

بيان للأونروا يحذر من كارثة إنسانية في

قطاع غزة بحلول سنة ٢٠٢٠

غزة، ٢٠١٢/٩/٩. [مقتطفات]

[.....]

بحلول عام ٢٠٢٠ سيزيد عدد سكان قطاع غزة ذي المساحة الصغيرة نحو نصف مليون شخص: ٥٠٠,٠٠٠ شخص إضافي يجب إطعامهم، تعليمهم وتوظيفهم. أكثر من نصف السكان سيكونون تحت سن ١٨ عاماً، والتي ستكون واحدة من أكثر النسب ارتفاعاً في عدد الشباب في العالم.

يُعتبر موضوع نقص المياه الصالحة للشرب للشغل الشاغل والأكثر إلحاحاً في غزة اليوم، والذي من المتوقع أن يزداد سوءاً في السنوات القادمة. وتعد مياه الطبقة الجوفية الساحلية هي مصدر المياه الرئيسي، ولكن ٩٠٪ منها ليست آمنة للشرب من دون معالجة إضافية. إن ما يتم استخراجها من المياه الجوفية يفوق ثلاثة أضعاف ما يتم إعادة ملئه من مياه الأمطار كل عام. هذا الوضع غير قابل للاستمرار، فبحلول عام ٢٠١٦، قد تصبح طبقة المياه الجوفية غير صالحة للاستعمال، وسيصبح من غير الممكن إصلاح الأضرار التي تلحق بها بحلول عام ٢٠٢٠ من دون البدء باتخاذ إجراءات علاجية الآن. وفي الوقت الحالي، يتوجب على الناس الحفر أعمق وأعمق للوصول إلى المياه الجوفية. ويوصي برنامج الأمم المتحدة للبيئة وقف استنزاف طبقة المياه

* المصدر: الموقع الإلكتروني لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ("الأونروا"):

<http://www.unrwa.org/atemplate.php?id=1107>

الجوفية على الفور، وإلا سيستغرق الأمر عدة قرون من أجل العودة لوضعها الطبيعي. في الوقت نفسه، من المتوقع أن يزداد الطلب على المياه ليصل إلى ٢٦٠ مليون متر مكعب سنوياً في عام ٢٠٢٠، أي بزيادة قدرها ٦٠٪ عما يُستخرج حالياً من طبقة المياه الجوفية.

يتم حالياً معالجة ربع كمية مياه الصرف الصحي فيما يتم تفريغ ما تبقى (ثلاثة أرباع الكمية) في البحر الأبيض المتوسط. وتبعاً للنمو السكاني، ستزداد كمية مخلفات الصرف الصحي والمياه العادمة التي يتم إنتاجها سنوياً من ٤٤ مليون متر مكعب في اليوم إلى ٥٧ مليون متر مكعب في اليوم عام ٢٠٢٠. لمواجهة ذلك، يجب توسيع عمل محطات معالجة مياه الصرف الحالية وتحسينها، وإنشاء محطات جديدة.

هذه التوقعات لها آثار عميقة على جميع المنظمات الإنسانية والإنمائية في غزة، لا سيما وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ("الأونروا") التي تعمل مع مجتمعات اللاجئين في غزة، حيث إن نحو ٧٠٪ من سكان غزة هم من اللاجئين. من المتوقع أن يرتفع العبء الملقى على عاتق الأونروا الحالي في خدمة أكثر من ١,٢ مليون، إلى نحو ١,٥ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٠. وهذه الزيادة بمعدل ٣٠٪ على أعداد اللاجئين تتطلب استثمارات ضخمة للحفاظ على المستويات الحالية للخدمة.

أمّا فيما يتعلق بالخدمات الصحية: في عام ٢٠١١، بلغ عدد زيارات المرضى أكثر من ٤,٤ ملايين إلى المراكز الصحية التابعة للأونروا، ويتوقع أن يرتفع العدد - وفق المعدلات الحالية - إلى أكثر من ٥,٧ ملايين زيارة سنوياً. في الوقت الحالي تعالج مراكز الأونروا الصحية البالغ عددها ٢١ مركزاً نحو ٥٧,٠٠٠ لاجئ مسجل، ومن دون إنشاء عيادات جديدة سيرتفع المعدل إلى أكثر من ٧٤,٠٠٠ في عام ٢٠٢٠. لتقريب الأونروا إلى معايير منظمة الصحة العالمية، فإن الوكالة بحاجة حالياً لتوفير ٩٠ طبيباً و٩٥ ممرضة. وللحفاظ على مستويات الخدمة الحالية بحلول عام ٢٠٢٠، فإن الأونروا بحاجة إلى إضافة ٥ مراكز صحية جديدة، و٢٢٠ طبيباً وأكثر من ٣٠٠ من المهنيين

الصحيين، وهذا من دون تحسين المستوى الحالي للخدمات التي تقف في مستوى استثنائي من زيارات المرضى، والذي يصل إلى أكثر من ١٠٠ مريض لكل طبيب في اليوم الواحد.

في قطاع التعليم، هناك حالياً ٢٢٦,٠٠٠ طالب في مدارس الأونروا ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم ليصل إلى نحو ٢٥٧,٠٠٠ بحلول عام ٢٠٢٠. حالياً لدى الأونروا ٢٤٧ مدرسة تقع في ١٣٠ مبنى، ٩٣٪ منها تعمل بنظام الفترتين. وبعبارة أخرى نفس المبنى يُستخدم لفترتين منفصلتين من الطلاب والمعلمين كل يوم. ويتطلب التحول لنظام الفترة الواحدة في مدارس الأونروا ١١٧ مدرسة إضافية الآن و٥٣ مدرسة إضافية بحلول عام ٢٠٢٠. للحفاظ فقط على نسبة الطلاب إلى المعلمين الحالية، فإننا سنحتاج إلى أكثر من ٢٠٠٠ معلم ومعلمة وموظفي الدعم.

وفيما يتعلق بالحماية الاجتماعية، فإن الأونروا تقوم حالياً بتوزيع المساعدات الغذائية لأكثر من ٩٠٠,٠٠٠ لاجئ، والذي يبقى بعده ما يعادل ٤٤٪ يعانون من انعدام الأمن الغذائي بسبب نقص الوظائف. من دون إجراء تحسينات في الاقتصاد، والتي يمكن أن تتم فقط مع رفع الحصار، فسيرتفع هذا الرقم إلى أكثر من ١ مليون. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة ٣٥٠,٠٠٠ لاجئ إضافي بحلول عام ٢٠٢٠ يعني أن هناك حاجة لنحو ٢٠,٠٠٠ مسكن جديد.

[.....]